

تحليل مؤشرات الشمول المالي في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا مع التركيز على الجزائر خلال الفترة 2011-2019

Analysis of financial inclusion indicators in the countries of the MENA, with a focus on Algeria during the period 2011-2019

بن عطية إيمان*، مخبر العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة عمار ثلجي الأغواط im.benatia@lagh-univ.dz
مدوخ ماجدة، مخبر العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة عمار ثلجي الأغواط medouakh.madj@gmail.com

تاريخ النشر: 2022/6/2

تاريخ القبول: 2022/05/20

تاريخ الاستلام: 2022/02/15

ملخص:

تهدف الدراسة إلى إظهار واقع الشمول المالي في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، والجزائر، مع سرد أهم الأسباب وراء كل مؤشر خاصة وأنه قد أظهرت بيانات عينة الدراسة مستويات ضعيفة في مؤشرات الشمول المالي ماعدا مؤشر امتلاك حسابات مصرفية، فبعد البحث والتحليل اتضح أن مؤشر امتلاك حساب مصرفي رسمي يعود لعدة دوافع أهمها زيادة الوعي المالي والمبادرات التي تقوم بها الدول من أجل توسيع دائرة الشمول المالي، حيث أنها الخطوة الأولى من أجل الانتفاع بباقي الخدمات، أما في الجزائر فإن أغلب امتلاك حسابات مصرفية بسبب إجبار الحكومة على ذلك لأجل صب رواتبهم ومنح الطلبة، أما عن باقي المؤشرات فهي بنسب ضعيفة لا ترقى إلى الوصول إلى شمول مالي كامل في عينة الدراسة، حيث توصلنا إلى أن النقص في عدد فروع البنوك سببه عدم انتهاز البنوك سياسة توسعية، وهيمنة الحكومة على هذا القطاع، أما عن مؤشر الاقتراض فدول MENA تتغلب عليها القروض الصغيرة، وفي الجزائر نسب ضعيفة بسبب ارتفاع تكلفة القروض، إضافة إلى أسباب دينية، أما عن المؤشر الأخير وهو الادخار فقد كانت النسب ضعيفة في الجزائر وهذا يعزى لعدم الوعي الادخاري، إضافة إلى تذبذب أسعار النفط الذي أدى إلى التضخم و تآكل الأجور.

الكلمات المفتاحية: الشمول المالي، القطاع المصرفي، الخدمات المالية

تصنيف JEL : G21,G23

Abstract:

The study aims to show the reality of financial inclusion in the countries of the MENA and Algeria, along with listing the most important reasons behind each indicator. After research and analysis, we found that the ownership of financial account is affected by several motives. For Algeria, most of the bank account owners are so, because of the government enforcement all in order to pour salaries for employees and grants for students. As for the rest of the indicators, they are in so weak percentages, in which where we found that the shortage in the number of bank branches is caused by the banks' failure to adopt an expansionary policy, and the government's dominance over this sector. As for the borrowing indicator, MENA countries consist of small loans, while Algeria has weak rates of borrowing due to the high cost of loans, in addition to religious reasons. As for the saving indicator were weak in Algeria, due to the lack of savings awareness, and also the falling of oil prices that led to inflation and erosion of wages.

Keywords: Financial Inclusion, Financial Sector, Financial Services.

Jel Classification Codes: G21,G23

* المؤلف المرسِل

- معوقات ومتطلبات تعزيز الشمول المالي ؛
- واقع الشمول المالي في دول الشرق الأوسط وشمال افريقيا، والجزائر.

2. أساسيات الشمول المالي

1.2 مفهوم الشمول المالي:

لتسهيل تحقيق الشمول المالي بنطاق واسع يجب تحليل البيانات بشكل مفصل، ولهذا استثمرت الكثير من المؤسسات (المعتمدة في تمويلها على المانحين) موارد ضخمة في قياس الوصول إلى الخدمات المالية واستخدامها على الصعيد العالمي، بالتركيز على جانب العرض (مقدمي الخدمات المالية من بنوك مركزية، هيئات إشرافية...)، وجانب الطلب الذي يضم مستخدمي الخدمات والمنتجات المالية (الأفراد، الأسر، الشركات والمؤسسات) حيث يعتبران مصدراً جيداً للمعلومات على المستوى الوطني، إلا أنه في بعض البلدان لا توفر البنوك المركزية مستوى مفيداً من البيانات الصحيحة والدقيقة (Alliance for financial inclusion, 2013, p32).

تعريف 01: يقصد به إتاحة واستخدام كافة الخدمات المالية من مختلف فئات المجتمع بمؤسساته وأفراده من خلال القنوات الرسمية، بما في ذلك حسابات التوفير المصرفية، وخدمات الدفع والتحويل، التأمين، التمويل والائتمان، وكذا ابتكار خدمات مالية أكثر ملائمة وبأسعار تنافسية (فريق العمل الاقليمي لتعزيز الشمول المالي، ص1)

تعريف 02: يمكن تعريف الشمول المالي على أنه عملية ضمان الوصول إلى الخدمات المالية والائتمان في الوقت المناسب (عند الحاجة) من قبل الفئات الضعيفة والهشة والفئات ذات الدخل المنخفض بتكلفة معقولة (Report of the committee on financial inclusion, 2008, p1).

تعريف 03: حسب منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية: هو العملية التي يتم من خلالها تعزيز النفاذ إلى مجموعة واسعة من الخدمات والمنتجات المالية الرسمية بالوقت والسعر المعقولين، وتوسيع نطاق استخدام هذه الخدمات والمنتجات من قبل شرائح المجتمع المختلفة وذلك من خلال تطبيق مناهج مبتكرة، تضم التوعية والتثقيف المالي، بهدف تعزيز الرفاه المالي والاندماج الاجتماعي والاقتصادي (يسر برنية وآخرون، 2019، ص2).

2.2 أهداف الشمول المالي

نظراً للاهتمام العالمي بتوسيع نطاق الشمول المالي وخلق التحالفات بين الهيئات والمؤسسات المالية العالمية للتنسيق والعمل ضمن آليات مشتركة وموحدة، تتنامى المنافع المتأتية من الشمول المالية حيث ترى المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء أن بناء نظام مالي شامل هو الطريق الوحيد للوصول إلى الفقراء ومحدودي الدخل، وذلك لتحقيق أهداف الشمول المالي التالية (نغم حسين النعمة، أحمد نوري حسن، 2019، ص20):

- تعزيز وصول كافة فئات المجتمع إلى الخدمات والمنتجات المالية، تعريف المواطنين بأهمية الخدمات المالية وكيفية الحصول عليها والاستفادة منها لتحسين ظروفهم الاجتماعية والاقتصادية؛
- تسهيل الوصول إلى مصادر التمويل بهدف تحسين الظروف المعيشية للمواطنين وخاصة الفقراء منهم؛

العمل على رفع مستويات الشمول المالي أصبح مطلباً ضرورياً من أجل تعزيز النمو الاقتصادي للدول، حيث نجد الكثير من الحكومات وضعت الشمول المالي كهدف استراتيجي، ولتحقيق هذا الهدف يجب توفير بيئة مواتية تتمثل في المتطلبات التالية (نعم حسين نعمة، متطلبات تطبيق الشمول المالي في العراق):

- أ. تقديم قضايا الشمول المالي في أولويات السياسات الاقتصادية، وبناء استراتيجيات وطنية تركز على دراسة الفجوات بين العرض والطلب وتقليل مخاطر تركيز الوصول إلى التمويل والخدمات المالية، وذلك من أجل المساهمة في الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، وهذا من خلال زيادة الاهتمام بمسائل الوصول إلى التمويل وتطوير خدمات التمويل متناهي الصغر.
- ب. دعم البنية المالية التحتية: لا بد من وجود بنية تحتية مصرفية متكاملة ومتمينة تسهل وتساعد الاستفادة من الخدمات المالية والمصرفية، وتعد أحد أهم الركائز الأساسية لتحقيق بيئة ملائمة للشمول المالي، وتتضمن ما يلي:
 - بيئة تشريعية: تتوافق مع ما يدعم مبدأ الشمول المالي، من خلال إصدار وتعديل التعليمات واللوائح بما يتلاءم مع توجهات الشمول المالي.
 - الانتشار: تعزيز الانتشار الجغرافي من خلال التوسع في شبكة فروع مقدمي الخدمات المالية، والاهتمام بإنشاء فروع أو مكاتب صغيرة لمقدمي الخدمات، بالأخص للتمويل المتناهي الصغر، فضلاً عن إنشاء نقاط وصول للخدمات المالية، مثل وكلاء البنوك، خدمات الهاتف البنكي، نقاط البيع، الصرافات الآلية، خدمات التأمين والأوراق المالية وغيرها وفقاً لتشريعات الدولة.
 - تطوير نظم الدفع والتسوية: من أجل العمل على تسهيل تنفيذ العمليات المالية والمصرفية وتسويتها بين المقدمين في الموعد المناسب لضمان استمرار تقديم الخدمات المالية.
 - توفير قواعد بيانات شاملة: العمل على تفعيل دور مكاتب الاستعلام الائتماني، وإنشاء قواعد بيانات شاملة تتضمن سجلات البيانات الائتمانية التاريخية للأفراد والشركات الصغيرة والمتوسطة، إضافة إلى قاعدة بيانات تسجيل الأصول المنقولة، واتخاذ ما يلزم من إجراءات للتأكد من حصول مقدمي الخدمات والعملاء على المعلومات التي يحتاجونها لضمان الشفافية وحماية حقوق كل منهم.
- ج. الحماية المالية للمستهلك: نظراً لنمو وتطور القطاع المالي، وتعقيد المنتجات والخدمات المالية المقدمة للعملاء، والتطور الذي شهدته الأدوات المالية الإلكترونية، والتوسع في تلك الخدمات، فقد حظي مفهوم حماية المستهلك مالياً، باهتمام كبير في الآونة الأخيرة، وتهدف القواعد الصادرة في هذا الشأن، إلى زيادة الثقة في القطاع المالي والمصرفي، بهدف تعزيز مبدأ الشمول المالي وبالتالي الاستقرار المالي وذلك من خلال الآتي:

- مكان العيش: بالنظر إلى إمكانية عمل البنوك التجارية نجد أن أغلبها يقع في المناطق التجارية الكبرى وفتح فروع في المناطق المربحة، وهذا ما يجعل سكان الأرياف والمناطق النائية يجدون صعوبة في الوصول إلى الخدمات المالية، إضافة إلى بعض السكان الذين ليس لديهم مكان إقامة ثابت.
- غياب الهوية القانونية والتحيز بين الجنسين: يتم استبعاد من ليس لديهم هوية قانونية (شهادات الميلاد وبطاقات الهوية)، مثل الأقليات والمهاجرين الاقتصاديين والسياسيين والعاملين من اللاجئين والنساء من الوصول إلى الخدمات المالية، إضافة إلى أن أغلب النساء لا يملكن ممتلكات ولا أصولاً من أجل الحصول على التسهيلات الائتمانية مقارنة بالذكور.
- المعرفة المحدودة بالخدمات المالية: التعليم غير المكتمل والامية المالية (الجهل بأهمية المنتجات المالية) من العقبات الرئيسية التي تحول دون وصول الأفراد إلى الخدمات المالية المختلفة.
- مستوى الدخل والرسوم المصرفية، الرسوم المصرفية العالية تمنع ذوي الدخل المنخفض من الاستفادة من الخدمات المالية، حيث تلعب القدرة المالية دوراً هاماً في استغلال مختلف الخدمات المالية المتاحة.
- الشروط والاحكام الصارمة: الأشخاص الأقل اهتماماً بالخدمات المالية لا يجدون ضرورة في تكبد القواعد الصارمة التي تتعلق باستخدام الحسابات كمتطلبات الحد الأدنى للرصيد.

4. واقع الشمول المالي في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، والجزائر

في هذا المحور سنستعرض مؤشرات الشمول المالي الأساسية وهي امتلاك حسابات مصرفية، عدد الفروع البنكية، عدد المقترضين والمدخرين، في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، والجزائر، مع عرض النسبة الإجمالية للعام ككل، مع اظهار وتحليل أسباب ضعف المؤشرات خاصة بالنسبة للجزائر، وهذا اعتماداً على بيانات البنك العالمي المتوفرة على قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية WDI، للسنوات المتوفرة 2011، 2014، 2017، بالنسبة لمؤشر إمتلاك حسابات مالية رسمية، وسنوات من 2011 إلى 2019 بالنسبة لمؤشر عدد الفروع البنكية وعدد المقترضين والمدخرين.

1.4 إمتلاك حسابات مالية في مؤسسات مالية رسمية

إن إمتلاك حساب مصرفي رسمي لدى المؤسسات المالية للقطاع المصرفي كالبنوك ومكاتب البريد ومؤسسات التمويل المختلفة، يعتبر الخطوة الأولى والأساسية لانتفاع الأفراد بباقي الخدمات والمنتجات المالية، لهذا فنجد البنوك التي تعتمد على سياسات توسعية تفتح المجال لإمتلاك حسابات مالية أمام السكان عن طريق تسهيل عملية الفتح وخفض تكلفتها، وسنرى في هذا العنصر إمتلاك حسابات مالية رسمية للباغين في العالم ودول الـMENA والجزائر.

الجدول (01): النسبة المئوية من البالغين الذين لديهم حسابات مالية رسمية

	MENA %	الجزائر %	العالم %
2011	32.9	33.28	50.62
2014	-	50.47	62
2017	43.47	42.77	68.51

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على البيانات المتوفرة على:
<https://databank.worldbank.org/source/world-development-indicators>

- حسب الجدول الموضح اعلاه نرى أنه سنة 2011 حوالي نصف سكان العالم البالغين لديهم حسابات مصرفية رسمية وازدادت النسبة إلى 60 بالمائة سنة 2014 حيث قد ساهمت التكنولوجيا المالية كحسابات الهواتف الذكية في تحفيز وتوسيع نطاق الحصول على الخدمات المالية وبالتالي شمول عدد اكبر من السكان، وارتفعت الى 68 بالمائة سنة 2017، وهته الزيادة تفسر بعدة أسباب فمنها التكنولوجيا المالية كما ذكر سابقا، ومنها ما هو نتاج المبادرات والإصلاحات التي تقوم بها الدول والمنظمات العالمية من أجل سير عجلة الشمول المالي فمثلا نجد المبادرة العالمية للشمول المالي (FIGI) والتي هي عبارة عن برنامج مدته ثلاث سنوات (2017-2021) مصمم لدعم وتسريع تنفيذ إجراءات الإصلاح التي تقودها البلدان لتلبية أهداف الشمول المالي الوطنية، والتي تخدم في النهاية الهدف العالمي "الوصول المالي العالمي 2020" (<https://figi.itu.int/about-us/> Visit 25/01/2022) ، حيث وجدت البلدان المطبقة لهته الاستراتيجيات بأنها قد ساهمت مساهمة كبيرة في تعزيز تعميق القطاع المالي والشمول والاستقرار، كما أطلقت بعض البلدان مبادرات أخرى بغرض تحسين الاطار التنظيمي الخاص بتوفير الخدمات المالية(نيكولا بلانشيه وآخرون، 2019، ص 34،35).

- وبالنظر الى دول الـ MENA نجد ان 43.47% من السكان البالغين يمتلكون حسابا مصرفياً رسمياً مقارنة بسنة 2011 حيث كانت حوالي 32.9%، إذ أن النسبة ارتفعت بعد مرور 6 سنوات، وهذا راجع إلى الوعي المالي والمصرفي الذي توصل إليه السكان بالإضافة إلى المجهودات المبذولة من طرف دول الـ MENA من أجل زيادة التثقيف المالي الممارس من قبل المؤسسات المالية والمصرفية في هذه الدول، فضلا عن إزدهار الصناعة التكنولوجية في المنطقة مع فوارق فيما بين البلدان وتزايد في انتشار الهواتف الذكية (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، 2018، ص9) التي سهلت للكثير من السكان استخدام المنتجات المالية، فنجد من أهم المبادرات التكنولوجية كانت مبادرة سيدات الأعمال من أجل مستقبل قادر على التكيف في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (WeMENA) من أجل تمكين النساء في المنطقة وتدريبهن حيث تقوم WeMENA بتسريع الحلول الابتكارية التي ستساعد الدول على بناء قدراتها التكنولوجية في شتى المجالات الاقتصادية، وتستخدم المشاريع أحدث أساليب التكنولوجيا لرفع مستوى الخدمات المقدمة للعملاء، وتحسين إدماجهم المالي في مجتمعاتهم، وكذا استراتيجية.

- وكما هو متوفر في قاعدة البيانات الخاصة بالشمول المالي التابعة للبنك الدولي نجد أن متوسط النسب في الجزائر لهذا المؤشر سنة 2011، 2017، 2014 كان حوالي 50 بالمائة، وهو معدل معتبر مقارنة بدول أخرى، وتعكس هذه النسب اندماج عدد كبير من السكان البالغين للمنظومة المصرفية، ومن أسباب هذا الاندماج إجبار الحكومة على فتح حسابات مصرفية أو بريدية -نظرا لتوفر مكاتب البريد الجزائري على كامل التراب الوطني- من أجل تلقي المنح أو الرواتب والمستحقات من طرف عدد من الطلبة الجامعيين والموظفين العموميين حيث يمنع صرف رواتب العاملين نقداً من أجل امتصاص السيول المتداولة خارج القطاع المالي الرسمي،

وكذا الفلاحين وأصحاب المشاريع (محمد طرشي وآخرون، 2019، ص1)، إن دمج أكثر عدد ممكن من الأفراد في القطاع المصرفي عن طريق على فتح حسابات مصرفية يعتبر مصدراً من أجل توسيع الادخار الوطني وتقنيته من خلال وضع برنامج الامتثال الضريبي الطوعي (عمار ياسين، شافية شاوي، موقع كنتاكجي، تم زيارته 2021/12/15، ص5). أما عن أسباب عدم امتلاك حسابات مصرفية للأفراد فهي حسب المسح الاستقصائي للمؤشر العالمي للشمول المالي كالتالي: أن من لا يمتلك حساباً مصرفياً رسمياً هو لا يمتلك أموالاً تستدعي استخدام حساب، وآخرون بسبب التكلفة وبعد المسافة، أو أن أحد أفراد الأسرة يمتلك حساباً، أو بسبب نقص المستندات وعدم الثقة في النظام المالي، وهناك من ليس له حاجة في استخدام الخدمات المالية، فيها آخرون يعزفون عن امتلاك حساب مصرفي وبالتالي استخدام المنتجات المالية بسبب التزاماتهم الدينية (ببيع عبدالقادر، طهراوي دومة علي، 2021، ص10).

2.4 عدد الفروع البنكية (لكل 100.000 بالغ)

تعتبر البنوك بفروعها ووكلائها الهيئة الرسمية التي تحفز وتساعد السكان من الاندماج في النظام المالي الرسمي للدول، عن طريق التوسع والتقرب من السكان وفتح مجال أكبر لتقديم الخدمات المالية من ادخار واقتراض وغيرها بتسهيل الانخراط وتوفير حل الخدمات، وبالتالي فإن الانظمة المالية تحفز البنوك للتوسع وفتح فروع بنكية تحتضن أكبر عدد ممكن من العملاء، والجدول التالي يمثل عدد الفروع البنكية للدول محل الدراسة:

الجدول (02): عدد الفروع البنكية لكل 100000 بالغ

	MENA	الجزائر	العالم
2011	10.96	5.18	11.57
2012	11	5.23	11.82
2013	11.16	5.22	12.02
2014	11.75	5.21	12.39
2015	11.67	5.26	11.67
2016	13.57	5.25	12.35
2017	13.71	5.22	11.86
2018	13.80	5.22	11.53
2019	12.8	5.23	11.51

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على البيانات المتوفرة على:

<https://databank.worldbank.org/source/world-development-indicators>

من خلال البيانات المستخرجة من موقع البنك الدولي حول مؤشر عدد الفروع البنكية والمقاسة بعدد الفروع لكل 100000 بالغ من السكان، نرى أنه في العالم ظل العدد ثابتاً نسبياً بحوالي 11 فرع لجميع سنوات الدراسة، فإذا ما نظرنا إلى متوسط مؤشر الكثافة المصرفية العالمي (عدد السكان لكل وحدة مصرفية) نجد أنه قدر حوالي 11 ألف و500 مواطن لكل فرع

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على البيانات المتوفرة على: <https://databank.worldbank.org/source/world-development-indicators>

كان أكبر عدد لحسابات المقترضين في العالم حوالي 162 حساب من بين 1000 بالغ في العالم لسنة 2017، أما بقية السنوات فالعدد متقارب يتراوح ما بين 132 و 155 حساب لكل 1000 بالغ، يعني أن أقل من نصف البالغين في العالم يقترضون من البنوك التجارية، أي أن أكثر من نصف السكان لا يعتمدون على القروض البنكية لاحتياجهم المالية، أو لا يستطيعون الوصول إلى البنوك لعدة أسباب منها نقص الفروع في مكان إقامتهم مثل القرى -خاصة في الدول النامية والضعيفة اقتصادياً- أو بسبب نقص الثقافة المالية لديهم، وبالتالي عدم الاستفادة من القروض والتسهيلات الائتمانية التي تقدمها البنوك، أو أن لديهم مشاريعهم الخاصة أو وظائفهم التي تدر عليهم أموالاً تكفيهم لسد حاجاتهم وبالتالي لا يحتاجون قرضاً من البنوك؛

بالنسبة لدول الـMENA فقد تطور العدد من 88 إلى 112 ما بين سنة 2011 و 2015، وهذا يعكس تطور نشاط البنوك بنسبة طفيفة في تقديم القروض سواء القروض الموجهة للشركات والاستثمارات الكبرى أو القروض الموجهة إلى قطاع العائلات والافراد والمؤسسات الصغيرة والمتناهية الصغر، خاصة وأن دول الـMENA تتميز بطبقات مختلفة اقتصادياً فهناك دول ذات الدخل المرتفع والتي تتمتع باستثمارات كبرى و بعوائد بترولية عالية (حيث تتأثر بتقلبات اسعار النفط)، وهناك دول الدخل المتوسط والمنخفض، ومن بين أسباب زيادة المقترضين في هذه السنوات فاستناداً إلى تقرير التمويلات الصغيرة العربية 2010 أصبحت التمويلات الصغيرة تُعتبر بصورة متزايدة بأنها تشكل أداة رئيسية في تنفيذ استراتيجيات فعالة ومستدامة لمكافحة البطالة (<https://www.microworld.org/fr/node/58412>) تم التصفح 2021/12/10).

أما بالنسبة للجزائر عدد المقترضين لم يتجاوز 51 يمكن أن يكون لأسباب دينية تكمن في تحريم الربا وندرة المعاملات الاسلامية، فسجل من سنة 2011 إلى سنة 2013 ما بين 39 مقترض إلى 45 مقترض من بين كل 1000 بالغ، ثم انخفضت قليلاً سنة 2014 إلى غاية 2017 ويفسر هذا بارتفاع أسعار الفائدة أي تكلفة القرض خاصة القروض طويلة الاجل وإلغاء القروض الاستهلاكية، ثم ارتفع عدد المقترضين من سنة 2017 إلى غاية 2019 و يرجع هذا الى رغبة أصحاب المشاريع والمستثمرين في إعادة انعاش استثماراتهم تعويضاً عن تبعات أو مخلفات الأزمة البترولية في السنوات الثلاث السابقة وهذا ما اضطرهم إلى التعامل مع البنوك والاقتراض منها.

4.4 المدخرين في المؤسسات المالية

يعبر هذا المؤشر عن نسبة البالغين المدخرين لدى البنوك ومختلف المؤسسات المالية، حيث يلعب الادخار دوراً هاماً في تمويل الاستثمارات المالية وتتنافس البنوك النشطة عبر العالم على جذب واستقطاب أكبر عدد ممكن من المدخرات، والجدول التالي يوضح نسبة الادخار في الدول محل الدراسة:

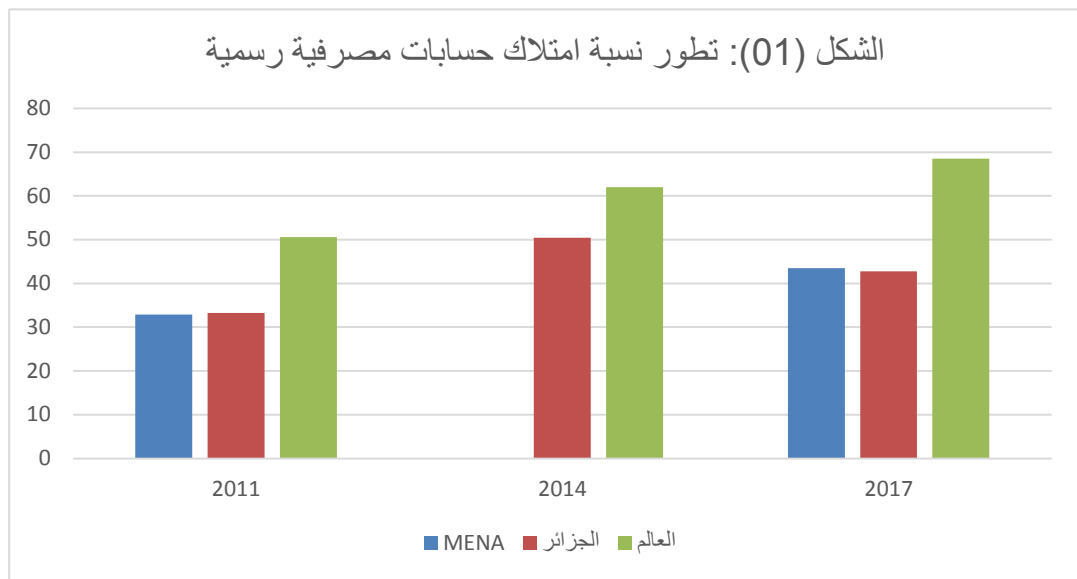
الجدول (04): نسبة الادخار في المؤسسات المالية

2011	MENA %	الجزائر %	العالم %
	7.96	4.32	22.37

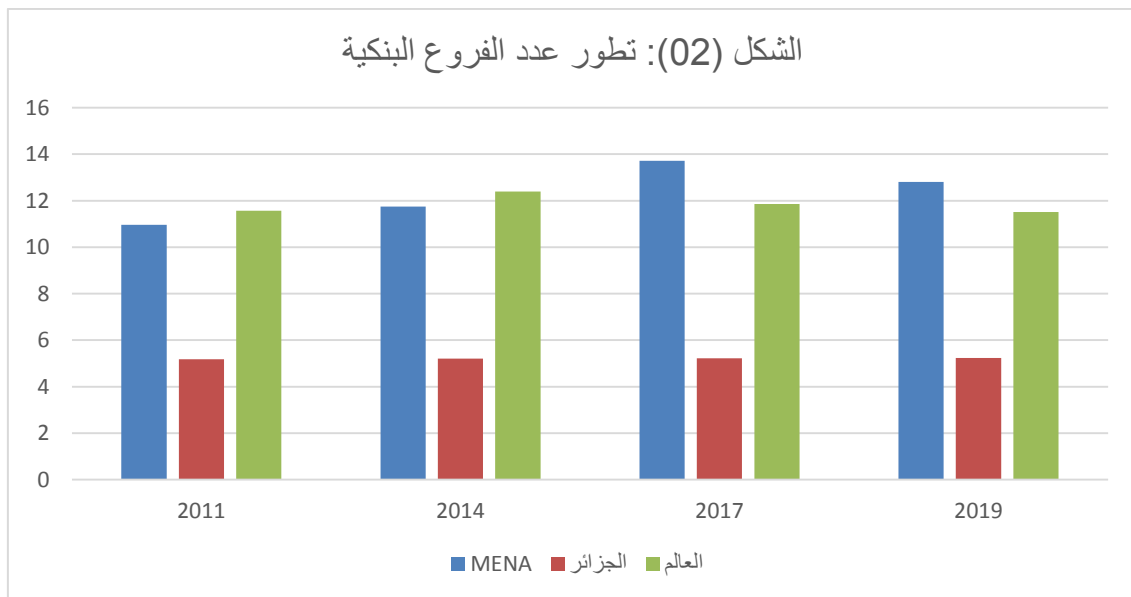
وكذا الشروط الصعبة والتي منها رفع رأسمال فتح البنوك بصدور الأمر 11/03، ومدة قبول الاعتماد من طرف مجلس النقد والقرض.

- بالنسبة لمؤشر الاقتراض فإن الجزائر في أدنى مستوى مقارنة بالعالم ودول الـ MENA وهذا يرجع لتكلفة الاقتراض المرتفعة.
- أما مؤشر الادخار ففي الدول محل الدراسة كلها كانت النسبة تشير إلى أن أقل من ثلث السكان البالغين فقط هم من يدخرون لدى القطاع المالي الرسمي، وهي نسب جد منخفضة مقارنة بما للادخار المحلي من منفعة لاقتصاد الدول.

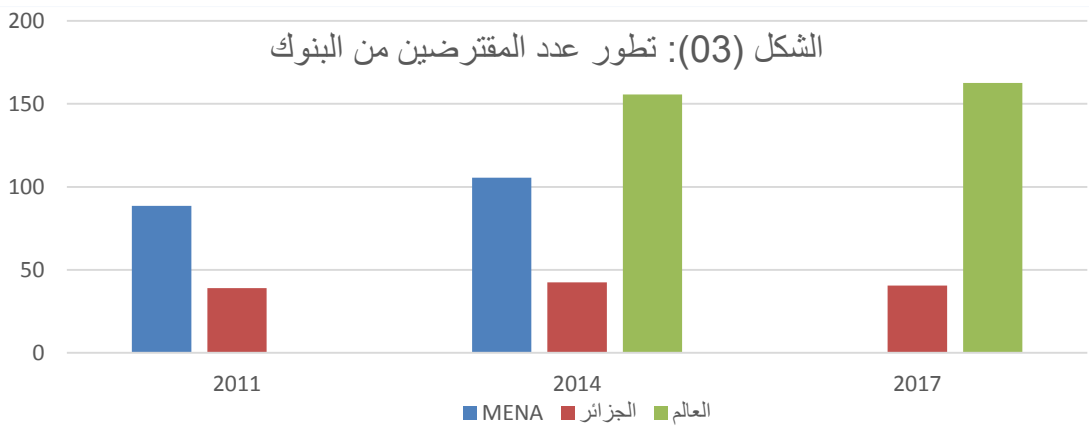
6. الأشكال:



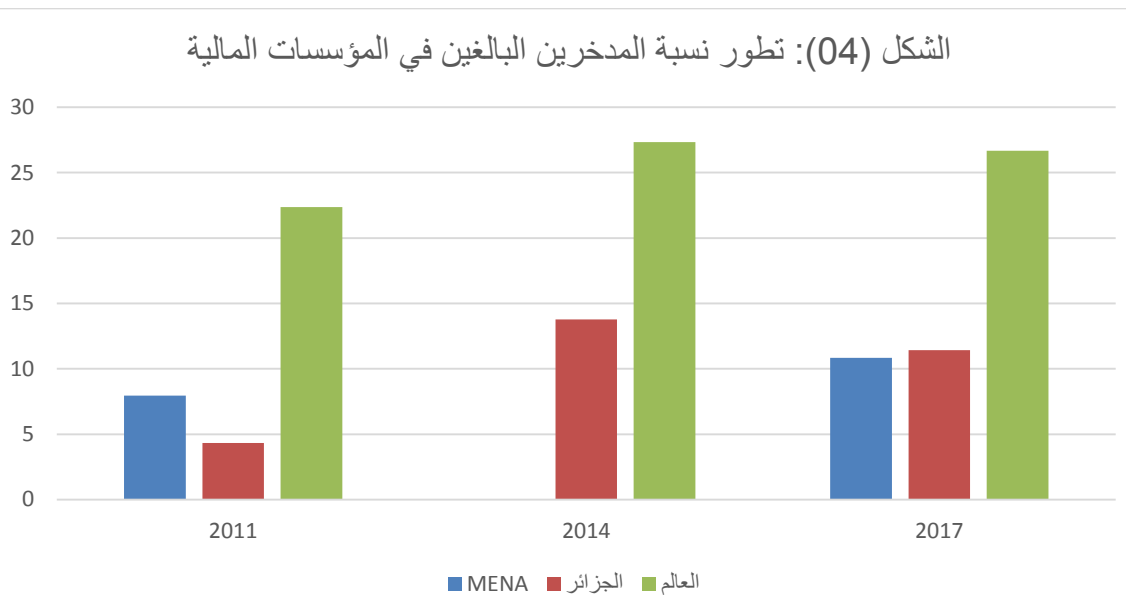
المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول 01



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول 02



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول 03



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول 04

5. قائمة المراجع:

I. باللغة العربية:

1. فريق العمل الاقليمي لتعزيز الشمول المالي، نشرة تعريفية حول مفاهيم الشمول المالي، صندوق النقد العربي، مرفوع بتاريخ 2021/07/11، على الموقع <https://www.amf.org.ae/ar/content> تم الاطلاع عليه بتاريخ 2021/12/26
2. يسر برنية وآخرون، الشمول المالي في الدول العربية: الجهود والسياسات والتجارب، إصدار صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 2019.
3. نغم حسين النعمة، أحمد نوري حسن، دور الشمول المالي في تقديم الدعم المالي للمرأة في العراق، المجلة العراقية لبحوث السوق وحماية المستهلك، المجلد 11، العدد 02، 2019.
4. نغم حسين نعمة، متطلبات تطبيق الشمول المالي في العراق، مركز السبب التخصصي للبحث والنشر العلمي، تم الاطلاع بتاريخ 2021/12/01، متوفر على https://srp-center.iq/sci-articles/article_det.php?id=40
5. فلاق صليحة وآخرون، تعزيز الشمول المالي كمدخل استراتيجي لدعم الاستقرار المالي في العالم العربي، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 07، العدد 04، 2019.
6. وفاء حمروش، أهمية تعزيز الشمول المالي كوسيلة لزيادة عمق القطاع المصرفي - حالة الدول العربية-، مجلة أرصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية، مجلد 03، العدد 05، 2020.
7. نيكولا بلانشيه وآخرون، الشمول المالي لمشروعات الصغيرة والمتوسطة في منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، صندوق النقد الدولي، 2019.
8. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، آفاق الاقتصاد الرقمي في المنطقة العربية، مطبوعات الأمم المتحدة، لبنان 2018.
9. محمد طرشي وآخرون، متطلبات تعزيز الشمول المالي في الجزائر، مجلة القيمة المضافة لاقتصاديات الأعمال، المجلد 01، العدد 2019.
10. عمار ياسين، شافية شاوي، الشمول المالي في الجزائر: الواقع، المعوقات والحلول، مجلة الاقتصاد الاسلامي العالمية، العدد 97، 2020، متوفر على موقع كنتاكجي تم زيارته 2021/12/15.
11. بسبع عبدالقادر، طهراوي دومة علي، واقع الشمول المالي في الجزائر على ضوء المؤشر العالمي للشمول المالي 2017، مؤتمر دولي بعنوان التحول الرقمي وأثره على التنمية المستدامة، جامعة مصر، 2021.
12. مقال بعنوان، البنوك تعزز انتشارها الجغرافي بأسرع وتيرة منذ سنوات، مرفوع على <https://almaalnews.com> / تم التصفح يوم 2022/01/10.
13. مقال بعنوان عدد البنوك في الجزائر "بعيد جدا" عن المعايير الدولية، مرفوع على <https://www.echoroukonline.com> تم التصفح يوم 2022/01/10.
14. مقال بعنوان نبذة عن التمويلات الصغيرة، مرفوع على <https://www.microworld.org/fr/node/58412> تم التصفح 2021/12/10.

